نجسر

سورية أسبوعية مستقلة | تصدر عن مؤسسة النهرين للثقافة والاعلام | الثلاثاء ٨ تشرين الأول ٢٠١٣ / العدد الأربعون/ السنة الأولى

تقرير ٩ — الحسكة .. انتشار مخيف لتجارة وزراعة المخدرات

حقوق الإنسان ٤ — معتقلون سياسيون يتعرضون للتعذيب والقتل

بلدة القدموس تشيع الطفلتين عطفة وأمهما اللواتي قضين ذبحا بسكاكين الشبيحة

الظاهرة المافيوية في الثورة

عبد الناصر العايد

من أكبر الأخطار التي تواجه ثورتنا، نمو الظواهر والعلاقات المافيوية، وانتقالها من منظومة النظام، إلى هامش الثورة في البداية، إلى متنها حاليا، وتهديدها بالتهام قيم وجسد الثورة.

ولا يختلف الامر بين الداخل والخارج، ولا يتعلق بنهج أيديولوجي من عدمه، فالظاهرة المافيوية أصبحت اليوم في بعض تجلياتها ظاهرة إجرامية بحتة، يؤكد ذلك تكاثر عصابات الجريمة المنظمة التي تمتهن السلب "التشليح" أو الخطف وطلب الفدية، أو تلك التي تمتهن تجارة السلاح، أو حتى عصابات تهريب و بيع وزراعة المخدرات البازغة.

وقعت هذه الكارثة على مجتمعنا بسبب غياب سلطة الدولة، بعد أن تم تحرير مساحات شاسعة من الأرض السورية من قبضة النظام دون تقديم بديل حقيقي يهتم بملىء فراغ السلطة بمسؤولية وانضباط. وترك الأمر "للمُحرر" الذي كان غالباً إما تجمع لثوار بسطاء من حيث التكوين العلمي والثقافي، أو جهات أيديولوجية لديها أجندة خاصة لا تقيم كثير وزن لأمن وسلامة المجتمع الذي يقع تحت سلطتها؛ بقدر ما يهمها المضي في بناء منظومتها الخاصة، حتى لو تغذت تلك المنظومة من أمن وأمان السكان المدنيين.

وبالتأكيد لا يخفى أن النظام كان لديه اهتمام خاص بهذه الناحية، و فعل كل ما يستطيع للحيلولة دون ظهور بديل محترم له، من خلال إشاعة الفوضى وإثارة ضروب الاحتراب الاجتماعي، ورعاية كل من يسعى في هذا الاتجاه، وقبل كل ذلك إطلاق السجناء الجنائيين وبعضهم محكوم بالإعدام نظرا لخطورته وكم الجرائم التي ارتكبها.

وتقع المسؤولية فيما وصلت إليه الاحوال في المناطق المحررة على كافة فئات الشعب السوري دون استثناء، أولها هو الشعب الذي يقبع تحت سيطرة تلك المافيات البازغة، فهو على ما يبدو لم يتعلم من درس النظام الساقط، أن العبودية تنبع من الصمت، والسكوت على السلوك المنحرف وعدم محاسبته، هو عملياً يشجع الفاعل على التحول إلى مجرم عاتي.

وتقع المسؤولية في المرتبة الثانية على النشطاء والمثقفين وموظفي الدولة المنشقين، فهؤلاء كان يجب ان يسارعوا إلى ابتكار اشكال تنظيمية مدنية، تدير شؤون كل منطقة وتفرض نوعا من سلطة القانون، وتسابقوا بدلا من ذلك على جني المغانم، أو الردح على صفحات التواصل الاجتماعي، أو الانزواء السلبي والاستقالة من الشأن العام.

أخيرا، تقع مسؤولية، لا يمكن، غفرانها على التشكيلات السياسية التي زعمت تمثيل الثورة، فهي في أحسن الاحوال توجهت بكليتها نحو الخارج والحل الخارجي، وغفلت عن مراقبة وحل المعضلات التي تكاثرت في الداخل حتى أصبحت مالكة للأرض والسلطة، وبقي "جماعة الخارج" في خارجهم، وربما يبقون بسبب ذلك هناك إلى الأبد.

طرقات الثورة نحو المدن المحررة ٥

جامعة دمشق تخسر ١٠٪ من أساتذتها ٨

حب في زمن الحرب ١١

jesr.press@gmail.com | www.twitter.com/jesr_press | www.facebook.com/jesrpress

مستقبل مجهول بعد قرار مجلس الأمن

رغم قرار مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا يبقى السؤال ملحاً حول مستقبل سوريا وسبل إنهاء الأزمة المستمرة منذ أكثر من سنتين، فمن هو الطرف الرابح من القرار؟ وهل الحل السياسي ممكن في ظل تواصل القتال وتواجد جماعات جهادية؟.

بعد مرور سنتين ونصف السنة على اندلاع الثورة السورية صادق مجلس الأمن الدولي على قرار بشأن سوريا بعد وصول الروس والأمريكيين إلى توافق، ويبقى السؤال قائماً حول تبعات هذا الاتفاق وتأثيره على مسار الانتفاضة في سوريا، ذلك أن قرار مجلس الأمن الخاص بسوريا – ووفقاً لبعض المراقبين للشأن السوري — قد ترك عدداً من الأسئلة الملحة بدون أي أجوبة.

وزير خارجية النظام وليد المعلم ألمح مطلع هذا الأسبوع في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى حل سياسي للأزمة السورية، بيد أنه ربط ذلك بشروط، بقوله إن "إنهاء السياسة العدائية تجاه سوريا هو أول خطوة على طريق إيجاد حل في بلادي". ولكنه استطرد في إشارة إلى الدول الداعمة للمتمردين قائلاً: "نظراً للدعم المتواصل للإرهاب سواء أكان ذلك من خلال توفير الأسلحة أو الدعم المالي أو التدريب، فإن كل حل سياسي ليس إلا مجرد وهم."

وسرعان ما جاء رد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي رفض استخدام عبارة "الإرهاب" من قبل المعلم، واتهم نظام الأسد بالقمع العنيف للمظاهرات التي كانت سلمية في البداية، وأوضح في بيان له أن النظام هو من "فتح الباب أمام المتطرفين من شتى أنحاء العالم لكي يحاربوا القوى المعتدلة في سوريا.

وشدد الائتلاف على أن نظام الأسد يسعى إلى تحقيق هدف محدد تحدث عنه أيضاً وزير خارجيته وليد المعلم في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ قال: "المعلم حاول وصف كل معارض على أنه إرهابي متطرف من خلال تصوير بعض الوقائع التي أدانتها المعارضة وبكل وضوح بطريقة تحريضية." وجدد الائتلاف تأكيده على أن "المتطرفين والإرهابيين لا يمثلون المعارضة السورية".

ووفقا لنديم شهادي، خبير في الشؤون السياسية في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، فإن ذلك يعكس تكتيك نظام الأسد في التعامل مع المعارضين في بلاده، ويوضح شهادي أن استراتيجية الأسد أصبحت معروفة، إذ "تم فتح السجون وإطلاق سراح المجرمين والشبيحة وبالتالي بث الفوضى، وبعدها يوهم الناس بأنه يكافحهم، وبهذه الطريقة يتم استرجاع الشعبية الضائعة. "ويلفت إلى أن نظام الأسد قد قام لهذا السبب بإطلاق سراح الجهاديين من السجون. "النظام يقاتل معارضة صنعها هو بنفسه."

ولكن الجهاديين لم يأتوا من سوريا فقط وإنما من الخارج أيضاً، على ما يقول صادق الموصلي، ممثل المجلس الوطني السوري المعارض في ألمانيا، ويشير إلى أن هؤلاء قد استغلوا ضعف المعارضة السورية بسبب انعدام الدعم الدولي لها، ويوضح أن المعارضة لم تحصل على إمدادات بالسلاح وبالتالي فقد عجزت عن الوقوف ضد قوات الأسد مثلما كانت تأمل، ويؤكد أن الجهاديين ليسوا إلا جزءاً بسيطاً من المعارضة، مشدداً على أن الشعب السوري، وعقب انتهاء أعمال العنف في البلاد، سوف يكافح الجهاديين وإيديولوجيتهم.

سوريا.. إلى أين؟؟

قال المرصد السوري لحقوق الإنسان: إن اشتباكات عنيفة دارت بين الجيش النظامي ومقاتلي المعارضة في حي برزة شمال دمشق، فيما شن الطيران الحربي التابع للنظام غارات على عدة أحياء في دمشق وريفها ودرعا وحماة وحمص وحلب، وأوضح المرصد أن الاشتباكات في حي برزة اندلعت إثر كمين نصبه مقاتلو المعارضة، وتسبب في مقتل عدد من عناصر القوات النظامية.

وكان الطيران الحربي للنظام قد قصف مناطق في أحياء برزة والقابون (شمال شرق دمشق) وجوبر (شرق) والتضامن (جنوب).

ويسيطر مقاتلو المعارضة على أجزاء واسعة من هذه الأحياء الواقعة عند أطراف العاصمة، ووقعت اشتباكات عنيفة الثلاثاء في حي برزة، ما تسبب بمقتل ما لا يقل عن اثني عشر عنصراً من قوات النظام، بحسب المرصد.

وقال ناشطون: إن عدداً من أئمة المساجد والناشطين في أحياء دمشق الجنوبية أعلنوا إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على حملة التجويع والحصار المفروضة من النظام على مناطق الحجر الأسود والتضامن ومخيم اليرموك وغيرها جنوب العاصمة دمشق، وأفاد المضربون أنهم مستمرون في الإضراب حتى إيصال الطعام للعائلات المحاصرة، يذكر أن النظام وزع لافتات في مداخل دمشق الجنوبية تقول "الجوع أو الركوع".

من جهته، قال مراسل الجزيرة إن معارك جرت خلال الأيام الماضية بين قوات النظام والجيش الحر حول مستودعات الدبابات المعروفة بخمسمائة وخمسة وخمسين في القلمون بريف دمشق، التي تعتبر من أكبر مستودعات الدبابات في سوريا، وانتهت تلك المعارك بسيطرة قوات المعارضة عليها، بما فيها من ذخيرة ووقود، فضلاً عن ثماني دبابات قال مقاتلو المعارضة إنهم تمكنوا من تشغيلها.

تركيا تجدد التفويض بإرسال قوات عسكرية إلى سوريا عند الحاجة

جدد البرلمان التركي التفويض، لعام واحد، بإرسال قوات عسكرية إلى سوريا، إذا تطلب الوضع ذلك، بعد مزاعم باستخدام نظام الرئيس، بشار الأسد، أسلحة كيماوية ضد المعارضة المسلحة، واعتبرت الحكومة التركية استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا تهديداً لها، ودعت تركيا، المناوئة لنظام الأسد، إلى التدخل العسكري في سوريا، وانتقدت الدول الغربية على ترددها في هذه القضية، وقال وزير الدفاع التركي، عصمت يلماظ، بخصوص الوضع في سوريا: "إن المخاطر الحالية لم تخف، بل إنها زادت".

ولا يتوقع أن تتدخل تركيا بمفردها في سوريا، على الرغم من أنها تملك أكبر قوة عسكرية برية في حلف الناتو، لأن غالبية الرأي العام ضد التدخل العسكري.

ولا تعلن نتائج تصويت النواب فردياً، ولكن الحزب الثالث في البلاد، وهو حزب الحركة القومية، أعلن دعمه للقانون، أما حزب الشعب المعارض وحزب السلام والديمقراطية، ذي الميول الكردية فقالا إنهما سيصوتان ضدها.

ويبلغ طول الحدود بين سوريا وتركيا ٩٠٠ كلم. وشهدت تركيا امتداد النزاع المسلح السوري إلى أراضيها، وردت بالمثل كلما سقطت قذائف أو صواريخ من سوريا على أراضيها، مخلفة قتلى في بعض الأحيان.

البنك الدولي يطرح ٤ مسارات للتعامل مع عبء النزوح السوري

بسام القنطار

«تحويل الأرقام الى مشاريع» شعار ترفعه نائبة رئيس البنك الدولي أنغر أندرسن لتحريك ملف مساعدة لبنان لتجاوز أزمة النازحين السوريين وذلك ضمن أربع مسارات أهمها «الصندوق الائتماني» المزمع إنشاؤه بناءً على طلب الحكومة اللبنانية.

تعول نائبة رئيس «البنك الدولي» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنغر أندرسون، على جدية الدول الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي في تقديم المساعدات إلى لبنان للتعامل مع تأثير الأزمة السورية على الاقتصاد.

قبيل مغادرتها لبنان، اجتمعت أندرسن، مساء الجمعة، مع عدد من الصحافيين في مقر البنك الدولي في بيروت، وعرضت لنتائج جولتها على المسؤولين، وذلك قبيل انعقاد الاجتماع السنوي لـ«البنك الدولي» في واشنطن، والذي سيشارك فيه وفد لبناني.

وتستند مقاربة «البنك الدولي» لأزمة النزوح السوري إلى لبنان على «التقويم الاقتصادي والاجتماعي لتأثير الصراع السوري على لبنان» الذي أصدره البنك في ١٨ الشهر الماضي، بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، ويقدر هذا التقرير الخسارة الاسمية التي يتكبدها الاقتصاد من جراء تدهور معدلات النمو بسبب الأزمة السورية بحوالي ٧,٥ مليارات دولار متراكمة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، ويأتي هذا الرقم من تقدير تراجع النمو الاقتصادي بواقع ٢,٩ نقطة مئوية خلال تلك الفترة.

وشددت أندرسن على أنه «بعد صدور تقرير البنك حول وضع لبنان نتيجة اللجوء السوري، تكمن الخطوة التالية في إيجاد الإجراءات العملية لمتابعة هذا الملف، وكيفية تحريك مصادر التمويل المطلوب لتغطية الحاجات الملحة».

وضع البنك الدولي أربع مسارات أساسية سيبدأ العمل عليها في الأمدين القريب والمتوسط، وعلى عكس ما أعلنته الحكومة اللبنانية قبل أشهر، فإن هذه المسارات لا تتعلق بشكل مباشر بتداعيات الأزمة الإنسانية الناتجة عن النزوح السوري، بقدر ما تستخدم هذا العنوان، كمدخل لإعادة تنشيط عمل البنك الدولي في لبنان بالاستناد إلى المشاريع القائمة حالياً وإلى طلب الحكومة اللبنانية إنشاء صندوق ائتماني لاستقطاب المانحين، إضافة إلى استعداد البنك الدائم لتقديم قروض ميسره، وتشجيع «الخصخصة» تحت مسمى «الشراكة مع القطاع الخاص».

تشدد أندرسون على أن عمل «البنك الدولي» يهدف، إلى تقديم الدعم المستدام للحكومة اللبنانية، لذلك فان المسار الأول يمثّل بالاستعانة بالبرامج الموجودة حالياً وخصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم، وتأمين الموارد لزيادة الإمكانات وقدرة التدخل بالشكل المطلوب، وسيشكل هذا المسار عملية المساعدة الأسرع.. تقدم أندرسون مثالاً على ذلك مشروع البنك الدولي في مجال التعليم، إذ يعمل البنك على المرحلة الثانية من هذا المشروع من خلال بناء وتجهيز مراكز تدريب للمعلمين، وإنشاء مدارس جديدة؛ وإنشاء فصول لدراسة الكمبيوتر في أغلب المدارس الثانوية وفي جميع مدارس التدريب المهني؛ ووضع معايير تصميم وإجراء الامتحانات والاختبارات، وتقول أندرسون إن البنك يمكن أن يساهم في استقطاب أموال جديدة لهذا المشروع خصوصاً أن قطاع التعليم يعاني من ضغط هائل بسبب اللاجئين السوريين.

أما المسار الثاني فهو «إيجاد صندوق ائتماني متعدد المانحين لتقديم المساعدة إلى المشاريع التي تشرف عليها الحكومة».

تشدد أندرسون على أن هذا الصندوق ليس إلا مجرد رقم حساب مصرفي يفتح لتلقي المساعدات المالية من المانحين قبل أن يتم تحويلها إلى الحكومة اللبنانية، وتشرح عن تجارب مماثلة في العديد من الدول التي ساعد البنك على تلقيها المساعدات من خلال صناديق مشابهة، من تيمور الشرقية إلى جنوب السودان، إلى الصندوق الذي أنشئ مؤخراً من أجل تقديم المساعدات المتعلقة بالتكييف مع تغير المناخ في الدول التي تعاني بشكل حاد من هذه الظاهرة، وصولاً إلى تجربة الحكومة الأردنية التي سبقت لبنان في طلب المساعدة من البنك الدولي للتعاطي مع أزمة النازحين السوريين وهي اليوم في مرحلة متقدمة من الحصول على مساعدات دولية من خلال الصندوق الائتماني الذي تم تخصيصه لهذا الشأن.

رفض أندرسون التوصيف الذي يقول بأن خيار إنشاء صندوق ائتماني يضع لبنان في خانة «الدولة الفاشلة» التي لا تستطيع إدارة شؤونها بنفسها.

«صحيح أن هذه التجربة تعتمد في الدول التي تمر في مراحل انتقالية، لكنها أيضاً معممة في الكثير من الدول، ولدينا تاريخ طويل في إنشاء هذه الصناديق بما يزيد عن ٢٠ ألف صندوق منذ إنشاء البنك الدولي إلى اليوم».

تشدد أندرسون على أن هذا الصندوق لن يكون بديلاً عن المساعدات الإنسانية التي تتلقاها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تعمل على إغاثة النازحين السوريين، بل سوف تكون محصورة في المساعدات التي طلبتها الحكومة اللبنانية.

وكانت الأمم المتحدة قد وجهت نداءها الخامس إلى المجتمع الدولي، مطلع حزيران الماضي في جنيف، لجمع نحو ٥,٢ مليارات دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣ لمساعدة السوريين المتضررين من النزاع، بينها ١,٢٢ مليار دولار للوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان، إضافة إلى قرابة ٤٥٠ مليون دولار طلبت الحكومة اللبنانية الحصول عليها في مؤتمر الكويت للمانحين، وعلى عكس ما تم إعلانه من قبل المسؤولين اللبنانيين فإن الصندوق الائتماني لا علاقة له بالمساعدات التي تطلبها وكالات الأمم المتحدة، التي تستعد حالياً لإطلاق نداءها السادس إلى المجتمع الدولي، رغم أنها لم تتلق سوى ٣٥ بالمائة من إجمالي المساعدات التي طلبتها خلال العام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن لا يتضمن النداء السادس بنود تتعلق بالمساعدات إلى الحكومة اللبنانية التي سوف تكون محصورة ضمن الصندوق الائتماني.

وتلفت أندرسون إلى أن الاستقرار السياسي وتشكيل حكومة جديدة سيساعدان في تحفيز الدول المانحة على تقديم المساعدات، مع التأكيد على أن هذه المساعدات لن تكون كبيرة في المرحلة الأولى «ليس هناك دولة مستعدة لتقدم مليارات في أيام، خصوصاً أن غالبية هذه المساعدات تحتاج إلى مصادقة من البرلمانات ومسار طويل من الإجراءات».

المسار الثالث بحسب أندرسون يتمثل في دعم المشاريع عبر قروض بشروط ميسرة، مع التأكيد على أن هذه القروض لا تتعلق مباشرة بملف النازحين، لأنه من المستبعد أن تقرر الحكومة الاقتراض تحت هذا العنوان، أما المسار الرابع فيتعلق بتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص من خلال مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وتعمل مع القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

في ظل صراع دام في الحسكة انتشار مخيف لتجارة وزراعة المخدرات

محمد حسّون– الحسكة

يبدو أن البعض من المسؤولين والمواطنين لا يستطيعون وسط الفراغ الأمني في بعض المناطق، سوى أن يتخيلوا أنفسهم حالة شاذة عن نسيج أبناء وطنهم، فيغردون خارج السرب مع قطعان ضعيفة النفوس، كل شيء يعد طبيعياً في ميزانها اللاأخلاقي ومسموحاً به في سبيل الحرية المزعومة.

في الآونة الأخيرة انتشرت زراعة "الحشيش"، ومن أجود أنواعه القنب الهندي المحظور عالمياً في مناطق الجزيرة السورية المتاخمة للحدود التركية وخاصة في مناطق كوباني وعفرين في ريف حلب، والتي تأخذ طابعاً علنياً وبالتحديد في قريتي أشمة وخزينة وفي ناحيتي الشيوخ وجبل كرداغ وقراها، وفي مدينة القامشلي أقصى شمال شرق سورية، في منطقتي ديريك والدرباسية وبشكل سري بين المحاصيل الزراعية الأخرى.

هذه الحرية الزائفة شجعت العديد من حثالة المجتمع على التسابق لزراعة الحشيش على أسطحهم وفي فناء منازلهم سعياً وراء الربح الوافر والسريع.

وكما انتعشت آمال الأحرار في قطف ثمار الحرية؛ انتعشت آمال البعض المافيوية في زيادة رقعة مزارع الحشيش في مناطق على طول الحدود، والتي سيجنونها على حساب المجتمع وسلامته، ولو افترضنا جدلاً أن النظام غير موجود وغائب فإن الميليشيات المسيطرة لم تستطع كبح جماع الحشيش في المناطق التي تسيطر عليها بالصورة المطلوبة.

بدأت زراعة حشيش الكيف تنتشر بكثرة في أراضي الحسكة وخاصة بين نباتات الذرة ما يشجع الشباب والشابات على تعاطي المخدرات؛ بعد أن أصبح الحشيش مادة سهلة الاستعمال وفي متناول اليد بسبب غياب الرادع القانوني والأخلاقي مع توفر الإغراء المادي الكبير.

الحشيشة والتي تزرع في مناطق معروفة في العالم، يتم استخدام أوراقها المعروفة باسم الماريجوانا، حيث يتم لف أوراق الماريجوانا وتدخينها، وهذه العادة مُنتشرة بين قطاع كبير من الشباب.

أما زهرة الحشيش أو ثمرة الحشيش فإنه يتم تصنيعها بطرق متقدمة لتُنتج مادة تشبه الطين اللين، وكذلك يُعصر الحشيش (ثمرة الحشيش) حيث يستخرج منه زيت الحشيش ويُستخدم في أغراضٍ كثيرة، ومن استخداماته علاج الشعر، لكن سعر زيت الحشيش مرتفع.

الحشيش المصنع والذي يُستخدم للتدخين هو أكثر أنواع الحشيش استخداماً حيث يتم خلطه مع التبغ ويتم تدخينه عن طريق لفه مع السجاير أو مع الأرجيلة.

أسباب انتشار الحشيش وزراعته شمال الحسكة

يعود سبب انتشار الحشيش في المحافظة إلى تقوقع النظام وأجهزته الأمنية في قلب مدينة الحسكة والقامشلي واعتكافها على التخطيط لقمع الشعب الثائر الذي يطالب بكرامته فأثارت الفتن وسببت التدهور الأمني بسبب انسحابها الكلي من ريف المحافظة بشكل كيفي إن صح التعبير.

بينما تنشغل القوى الموجودة في المنطقة حالياً بفرض سيطرتها عل أكبر مساحة ممكنة من المحافظة كما تنقصها الخبرة والإرادة للقضاء على وجود عصابات تتاجر بمستقبل الوطن وبحياة شبابه.

فازدهرت زراعة القنب الهندي الذي تصنع منه المخدرات "الحشيش" ما جعل تجارة المخدرات تنشط بقوة على يد عصابات التهريب وبالتعاون مع تجار المخدرات الأتراك للاستفادة من هذا الفراغ الأمني والترويج لهذه التجارة.

وتشكل مناطق شمال المحافظة التي يسيطر عليها مسلحو حزب الاتحاد الديمقراطي الpyd مسرحاً لهذه التجارة الخطيرة فقد قامت قوات الأمن التابعة له بإتلاف أطنان من القنب الهندي بعد مصادرتها في كل من المالكية والدرباسية بينما قامت كتائب تابعة للجيش السوري الحر بمصادرة كميات منها في ريف رأس العين خلال الشهر الجاري وتسليمها للهيئة الشرعية والتي قامت بدورها بإتلافها حرقاً.

وبحسب مصادر كردية :"فإن التجار المحليين في المنطقة على ارتباط وثيق مع تجار المخدرات الأتراك ويحصلون على بذور مادة الحشيش من التجار الأتراك، وبحسب نفس المصادر فإن البذور التي يتم استجلابها إلى المنطقة يتم زراعتها بالاشتراك مع التجار الأتراك، حيث يتم تسويق هذه المادة إلى الأسواق التركية ومن ثم إلى الأسواق الأوروبية عبر تركيا" وتترافق مع تجارة الأسلحة التي دخلت مرحلة الانفلات في ظل المعارك الدائرة في كافة مناطق سوريا ضد قوات النظام من جهة و بين الفصائل المسلحة نفسها في بعض الأحيان.

والكثير منها أي الفصائل المسلحة متهمة بأن لها علاقة مع عصابات تجارة الحشيش والمخدرات حيث تعتمد على هذه الزراعة كأحد مصادر التمويل لها.

آثار الحشيش على الصحة

أشار بعض العلماء إلى أن حشيشة الكيف تزيد من مخاطر الإصابة بانفصام الشخصية وسرطان الرئة وبعض أنواع سرطان الرأس والرقبة.

ويقول عدد من العلماء إن من المحتمل أن يترك تدخين حشيش الكيف أثراً على الخصوبة إلا أن مدى علاقتها بالخصوبة لم يثبت حتى الآن.

ويؤكد د.ابراهيم بن حسن الخضير في مقال له حول حشيش الكيف: إن الحشيش مادة مخدرة تؤثر على الدماغ بشكل كبير وتعاطي الحشيش لسنواتٍ طويلة يؤدي إلى ضمور في الدماغ والإضرار بالوظائف العقلية للمدمن على الحشيش.

ويتابع: وإضافة للأضرار الصحية للحشيش فإن له مضاراً اجتماعية لا تُحصى، وغالباً ما يجتمع الأشخاص الذين يتعاطون الحشيش في عزلة عن المجتمع لكي يتسنى لهم الاستمتاع بهذا المخدر الضار.

و كذلك للحشيش أضرار مادية فهو مُكلف على من يتعاطاه نظراً لارتفاع سعره، والذين يتعاطون الحشيش يدفعون مبالغ كبيرة من دخولهم لشراء هذا المخدر.

ليست حرية الحشيش والزعران ما ينادي به الشعب السوري، وإنما تلك الحرية التي تدق الأبواب بكل يد مضرجة، وليس من المعقول أن تتواصل ثورة الشعب السوري من أجل انتزاع حريته وكرامته من نظام أهان الحياة الإنسانية، ليقع في يد آخر أشد رذالة.. وليعلم الجهلاء من المسؤولين عن أمان الوطن، أن زراعة الحشيش تعني انتعاش المافيات وانتشار الدعارة وانحلال الأخلاق وانهيار المجتمع وتفسخه، وإذا كانت تجارة الحشيش جالبة لثرواتٍ لا تأكلها النيران، فإن نيرانها سوف تأتي على شبابنا لتحرق حاضر الوطن ومستقبله.

طرقات الثورة نحو المدن المحررة

مدنٌ تكللت بالحرية، وأخرى لا تزال تنتظر..
طرقٌ محفوفةٌ بالموت، وأخرى بالحياة..

محمود الدرويش

بعد سنتين ونصف من بداية الثورة السورية ٢٠١١ تغير الكثير على الجغرافيا السورية، فالطرقات الرئيسية التي كان يسيطر عليها النظام وينصب حواجزه عليها باتت تقريباً بيد كتائب الجيش الحر بعد تحرير أكثر من ٦٠ بالمئة من سوريا، والسفر بين المناطق المحررة في سوريا أصبح أكثر سهولة فما على المسافر إلا أن يبتعد قليلاً عن بعض القطع العسكرية التابعة للنظام والتي أصبحت وحيدة في بيئة معادية من حولها، حتى الدعم لم يعد يأتي إليها براً، فأصبح الطعام يصلهم عن طريق الحوامات، لأن الطرق البرية أصبحت أمراً شبه مستحيل.

بين المدن المحررة

مدينة الرقة لم يبق فيها سوى ثلاث قطع عسكرية هي الفرقة ١٧ واللواء ٩٣ في عين عيسى ومطار الطبقة العسكري، والالتفاف حولها أصبح سهلاً بسبب محاصرة الجيش الحر لتلك القطع العسكرية مما يجعل طريق المسافر أكثر سهولة.

أما الريف الحلبي بدءاً من مدينة منبج المحررة التي تقع على الطريق الدولي بين مدينة حلب ومحافظة الحسكة، على طريق تلك المدينة فيستطيع المسافر السفر بكل أريحية، الطريق الدولي بيد الجيش الحر الذي بدوره ينصب حواجزه عليه ويقوم بتأمينه من اللصوص وقطاع الطرق.

يشاهد المسافر على طريق سفره الكثير من المناطق المأهولة وحركة السير المعتادة فلم يتغير الكثير على رواد تلك الطرق، بعد رحلة تدوم أربع ساعات تدخل مساكن هنانو في القسم المحرر من مدينة حلب وتستقبلك تلك الدبابة المحروقة على جانبي الطريق وباصات النقل الداخلي التي سد فيها الطريق باتجاه دوار الصاخور والذي مازال تدور حوله اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام.

تدخل تلك الأحياء في مساكن هنانو المأهول بالسكان على عكس ما يصوره الكثير من ناقلي الأخبار، فالحياة في مساكن هنانو حياة طبيعية والناس يزاولون أعمالهم ويخرجون لتأمين احتياجات أسرهم.

الكثير من البيوت تعرض للقصف في مساكن هنانو، إما بالطائرات أو بالقصف المدفعي منها ما دُمّر جزئياً وأعيد ترميمه ومنها ما دُمّر بالكامل.

ما زالت مساكن هنانو تتعرض للقصف المدفعي اليومي وطلعات الطيران الحربي، لكن هناك الناس ربما تعايشوا مع ذلك الوضع فالكثير منهم لا يحبذون فكرة الخروج من بيوتهم لكي ينزحوا إلى مناطق أخرى، فهم جربوه في بداية تحرير مدينة حلب من العام الفائت ولم تعجبهم الأوضاع خارج بيوتهم.

تبقى السيارة متوجهة نحو الريف الحلبي إلى كفرحمرا التي تبعد ٢٠ كلم عن مدينة حلب، الطريق هنا وعرة قليلاً بسبب أن دوار الليرمون مازال بيد قوات النظام، لكن الثوار استطاعوا تحرير دوار الجندول فأصبح الطريق إلى كفرحمرا قصيراً وأكثر سهولة من قبل، قبل تحرير دوار الجندول كان على المسافر أن يقطع مسافة ٥٠ كلم لكي يصل إلى تلك المدينة مروراً بتل رفعت وحيان وعندان وغيرها من مدن الريف الشمالي المحررة لمحافظة حلب.

في الريف الإدلبي

بعد كفرحمرة الطريق سالكةٌ بسهولة حيث تبدأ الطرق الجبلية مروراً بالأتارب وبعدها نحو باب الهوى ومدينة سرمدا في ريف إدلب، أما طرقات إدلب فتلك قصة أخرى.. محافظة إدلب معروفة بريفها الواسع وضخامة قراها وشبكات الطرق فيها يرسم عليها الطابع الزراعي، فمن مدينة سرمدا إلى تفتناز حيث المطار الشهير الذي حررته كتائب الجيش الحر ومن جانبه يمر المسافر باتجاه مدينة سراقب.

تقع سراقب على الطريق الدولية بين مدينتي حلب ودمشق، يتخذ المسافر الطريق الدولية متجهاً نحو معرة النعمان التي تتعرض للقصف من حاجز الضيف المعروف وحواجز أخرى، مروراً بخان السبل التي وقعت فيها العديد من المعارك وأرتال ضخمة مدججة بالأسلحة أبيدت بتلك القرية الواقعة على الطريق الدولي.

بعد خان السبل تتلقاك عدة حواجز للثوار والتي تجعل المسافر يشعر بالأمان، وأن هناك من يؤمن الطرق.. تجبر السيارة أن تدخل طريق جبل الزاوية بسبب وجود ٣٠٠ متر عند مدخل معرة النعمان الشمالي مكشوفة على وادي الضيف الذي يستهدف المارة بذاك المدخل إما برصاص القناصة أو قذيفة دبابة.

"الـ ٣٠٠ المميتة"

المسافر الذاهب إلى كفرنبل والتي تبعد عن معرة النعمان حوالي ١٠ كلم، يجبر أن يدخل في طرق جبل الزاوية فيزيد عليه الطريق ٥٠ كلم زيادة بسبب تلك الـ٣٠٠ متر التي يسميها الكثيرين الـ"٣٠٠م المميتة".

عدد قرى جبل الزاوية تقريباً ٤٠ قرية جميعها تعرض للقصف، ووقعت هناك مجازر كبيرة ومآسٍ إنسانية.. كل اجتياح لقوات النظام في بداية الثورة كان يكلف أهل القرية الكثير من شبابها، أيضاً في تلك القرى كبد الثوار قوات النظام الكثير من الخسائر، وبحسب أقوال أحد سكان تلك المناطق أن دبابات بشار الأسد عندما حاولت اجتياح دير سنبل مشت على جثث جنود النظام.

جبل الزاوية: ألم – حياة– جمال

رغم تلك القصص المؤلمة التي حصلت في قرى جبل الزاوية إلا أن المسافر يرى في تلك القرى الطبيعة الخلابة والأرض الخصبة، فطبيعة تلك المناطق تجعل المسافر يستمتع بالمرور فيها، تلك القرى لم يهجرها أهلها بل ما زال هناك من يسكنها، وعلى حد تعبير أحدهم "محدا بيموت ناقص يوم".

بعد المرور بالكثير من القرى في جبل الزاوية (كدير سنبل وكنصفرة) ومن طريق آخر (حاس وكفر رومة) منتهية بكفرنبل التي أطلق عليها الثوار ضمير الثورة بسبب الشعارات الرائعة التي يطلقها ناشطوها.

مدينة كفرنبل تعج بالحياة صباحاً، فقد أصبحت مركزاً يقصده سكان المدينة وسكان القرى المجاورة لتأمين أغراضهم التي يحتاجونها.

بعد رحلة شاقة تستمر ٩ ساعات يتساءل المسافر: أين هي الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري، والتي يتحدث عنها الإعلام الرسمي للنظام؟، ففي اليوم الواحد يحقق جيش النظام العشرات من العمليات النوعية على التلفاز!..

وسط اجراءات أمنية مشددة وتهديدات من الشبيحة:
بلدة القدموس تشيع الطفلتين عطفة وأمهما اللواتي قضين ذبحا بسكاكين الشبيحة

خاص / القدموس

وسط حضور أمني كثيف، دُفنت في القدموس أمس، السيدة لجين عطفة وطفلتاها التوأمان اللواتي قضين ذبحا بالسكاكين على يد قوات الشبيحة في قرية القبو قرب حمص قبل يومين. وقد خرج سكان بلدة القدموس بكاملهم في الجنازة ورددوا هتافا واحدا هو: "لا إله إلا الله، الشهيد حبيب الله"، وذلك بعد أن حذرتهم أجهزة الأمن بشدة من تحويل الجنازة إلى مظاهرة. وذلك بعد توجيه تهديدات لهم من قبل القوى الأمنية والشبيحة بمهاجمتهم في حال تم تحويل الجنازة إلى مظاهرة.

وكانت القدموس وهي بلدة تقع على مرتفع جبلي في ريف طرطوس قد استقبلت بالأمس جثامين الطفلتين التوأمين "لين وليلى خالد عطفة" وأمهما "لجين عطفة" بعد اختطافهن مع الوالد "خالد عطفة" في قرية القبو الواقعة على طريق حمص مصياف، ولا يزال مصير الوالد مجهولا.

ويقول نشطاء من القدموس: إن منطقة القبو شهدت عدة حالات خطف وتهديد من قبل حواجز الشبيحة، كان آخرها قبل نحو أسبوع حيث قاموا بإنزال ركاب باص كبير قادم من مصياف إلى القدموس، و فرزوا ركابه الاسماعيليين وهددوهم وأساؤوا إليهم قبل أن يفرجوا عنهم.

وكان سكان الحولة المجاورة للقبو قد أبلغوا أهالي مصياف والقدموس في أوقات سابقة بأن حواجز الشبيحة في منطقة القبو تقوم بخطف السيارة التي تتحرك بين مصياف والقدموس، ويتم قتل ركابها ورمي جثثهم في منطقة مزار الشيخ عبد الله والتي تقع بين القبو والحولة لتقوم بنهشها الحيوانات البرية، وقد تم التأكد من بعض تلك الحالات، خاصة بحق شبان من منطقة مصياف.

وشبيحة القبو المعروفون بولائهم الشديد لنظام الأسد، بسبب انتمائهم لذات القبيلة العلوية التي يتحدر منها آل الأسد، وهي قبيلة المتاورة، هم ذاتهم المتهمون بارتكاب مجزرة الحولة الشهيرة، وهم اليوم يقيمون الحواجز على الطريق الواصل بين حمص ودمشق من جهة والقدموس ومصياف من جهة؛ أخرى بحثا عن أي عابر يحتمل معارضته للنظام، خاصة من الطائفة الاسماعيلية.

الإسماعيليون هم أصغر أقلية دينية في سوريا، يقطنون في مناطق القدموس ومصياف والسلمية، وقد انحازوا بأغلبيتهم للثورة السورية منذ بدايتها، لكن مشاركتهم اقتصرت على مظاهرات بسيطة في هذه المدن، بسبب التشدد الأمني في التعامل معهم من قبل أجهزة أمن النظام السوري، الذي طالما روج لفكرة أن الاقليات في سوريا جميعها تؤيده بشكل مطلق.

وقد قضى الكثير من أبناء الطائفة في المعتقلات تحت التعذيب أو تم اغتياله بشكل شبه معلن، كما "اسماعيل علي حيدر"، الذي يشغل والده الآن منصب وزير المصالحة الوطنية، والذي قتل على طريق مصياف ذاته مع عدد من رفاقه، وتبين فيما بعد أنه أحد أهم النشطاء السريين في الثورة السورية.

وتقوم اليوم أجهزة أمن النظام السوري بالبحث والاستقصاء عن النشطاء من تلك المنطقة خاصة أعضاء ما يسمى بـ: "تنسيقية القدموس" التي تعمل بسرية تامة، ونجحت في نشر خبر حادثة القتل، مع صور الطفلتين وأمهما، على نطاق واسع داخل وخارج سوريا، إضافة إلى نشر أخبار حوادث أخرى، كاسرة بذلك تعتيما شديدا كان يلقى على الانتهاكات التي طالت سكان منطقتهم، والطائفة الاسماعيلية عموما، التي تعاني من عداء وعنصرية محيطها العلوي كما يقول أهالي المنطقة ونشطاؤها، الذين يشيرون إلى حوادث تموز ٢٠٠٥ التي شهدت هجوما كبيرا من سكان القرى العلوية على الإسماعيليين في القدموس وقتل عدد كبير من الرجال والشبان وحرق بيوتهم ومحلاتهم في محاولة لتهجيرهم والاستيلاء على منطقتهم، ومنعت السلطات الامنية في سوريا حينها نشر أي خبر عن الموضوع.

يذكر أيضا أن للنزاع بين سكان القرى العلوية والمدن الاسماعلية جذور تاريخية، فقد شن الزعيم العلوي المعروف صالح العلوي عدة حملات في العشرينات لإبادة وتهجير الإسماعيليين؛ دون أن تنجح بتحقيق أهدافها كاملة، لكنها حصرت أبناء هذه الطائفة في مدينتي القدموس ومصياف وسط محيط مناهض وضاغط عليهم بشكل كبير، خاصة بعد وصول العلويين إلى السلطة في سوريا مطلع السبعينيات.

قوات النظام تقوم بتصفية أكثر من ٢٥ شابا.. و٢٠٠ آخرون مجهولي المصير

خاص جسر

اقتحمت قوات من جيش النظام السوري، وأجهزته الأمنية، مدعومة بالشبيحة، قرية المتراس صباح يوم السبت ٥-١٠، وجرت العمليات العسكرية فيها بعد إغلاقها بالكامل، لكن نشطاء من منطقتي الحصن ووادي النصارى المجاورتين أكدوا تصفية ٢٥ شابا من القرية تم توثيق اسمائهم، بينما اعتقل نحو ٢٠٠ شاب مايزال مصيرهم مجهولا.

تقع قرية المتراس في منطقة صافيتا بريف محافظة طرطوس، وسكانها من التركمان السنة، وقد بدأت نذر الهجوم عليها منذ أن حدثت مجزرتي البيضا ورأس النبع القريبتين منها.

ويقول نشطاء إن أهالي القرية حاولوا قدر استطاعتهم اتقاء خطر الاقتحام، ونفذوا كل ما طلبته منهم أجهزة النظام في الفترة السابقة، لكن مع اشتداد الحملة العسكرية على منطقة الحصن ووادي النصارى، اتهم سكان القرية بإيواء المسلحين وتخزين السلاح، وهو الأمر الذي ثبت عدم صحته حيث تم اقتحام القرية من دون أية مقاومة.

وقامت قوات الدفاع الوطني بحرق عدة منازل وقصف أحياء بكاملها، وتمترست الحواجز الأمنية واللجان الشعبية على مداخل الأحياء وحول القرية مانعة أي فرد من السكان الدخول أو المغادرة، في ظل سوء الأوضاع المعيشية من جهة والافتقار إلى إعلاميين وناشطين قادرين على نقل الحقائق من جهة أخرى.

يقول ربيع صافتلي وهو ناشط مدني يعمل في محيط وادي النصارى: "إن أعمدة الدخان تصاعدت من القرية طوال يوم كامل، وإن الحواجز تقوم بقتل أي فرد يحاول الخروج منها، والتصفيات تتم في الأحياء الداخلية، والقتلى بالعشرات إلا أنه من المستحيل التقاط صور أو التواصل مع الأهالي".

ويروي ربيع إن قوات الدفاع الوطني تسيير دوريات ضمن القرية فتدخل أحياءً وتنسحب من أخرى بينما شهدت بعض المنازل عدة مداهمات متتالية، والروائح تتصاعد من المزارع المحيطة التي اعتاد سكانها قطع الحطب وتفحيمه فيها، حيث يعتبر العمل بالحطب والفحم أبرز المهن التي يعتمد عليها سكان المتراس خاصة في السنتين الأخيرتين".

ويقول أيضا إن سيارات الشبيحة تقوم بنقل شبان متطوعين من ريف صافيتا وطرطوس إلى المتراس للمشاركة بالعمليات، بينما تجري الاحتفالات بالنصرفي المنطقة، خاصة في مدينة طرطوس التي احتفل فيها الشبيحة بإطلاق النار في الهواء ابتهاجاً، ورفعوا لافتة كبيرة كتب عليها عبارة "سقوط المتراس".

يقدر عدد سكان قرية المتراس بنحو ٦٠٠٠ آلاف نسمة بينهم ٢٠٠ نازح من حمص.

مؤتمرات المعارضة في عين يوجين يونسكو: كراسي الغائبين ومنبر المعارضة الخرساء

راهيم حساوي

الكراسي، وهو نص مسرحي للكاتب المشهور يوجين يونسكو يتحدث فيه عن رجل يزعم أنّ لديه رسالة سيقوم بتقديمها للعالم كي يخلصهم مما هم فيه من أوجاع وضياع، يتوافد القادمون إلى البيت بشكل رمزي. فكلما تم إضافة كرسي يكون هذا دلالة ورمزاً على أنّ شخصاً ما قد جاء يستمع لخطاب هذا الرجل لأجل الخلاص، و حين يمتلأ المنزل بالكراسي بإشارة إلى أنّ الناس قد أصبحوا جاهزين لسماع الخطاب العظيم، يتفاجأ الجميع أنّ هذا الرجل أخرس لا قدرة لديه على النطق.

هذا ما يحدث في المؤتمرات التي يتم عقدها، و التي من المفترض أنْ تقدم ما ينتظره الشعب من هؤلاء المؤتمرين.

سفر، صالات استقبال، بذلات وربطات عنق، اتصالات، سجائر، أحاديث جانبية، موائد طعام ذات وجهين، وجه يوضع عليه الطعام والوجه الآخر لتمرير بعض الأجندة من تحته.

نحن ندرك أهمية هذه المؤتمرات التي تنظمها المعارضة السورية ولكننا بذات الوقت ندرك أنها أثارت سخط الشعب السوري في الداخل نظراً لحجم المبالغ التي تُنفق عليها، و التي لا تقدم شيئاً من المستوى المنشود رغم التكلفة الهائلة، ويتساءل مواطنٌ في الداخل السوري: كيف يستطيع المؤتمرون تناول وجبات طعامهم الفاخرة في حين أنّ هناك مئات الآلاف من السوريين لا يجدون كسرة خبز يسدون فيها جوعهم أمام ما يمارسه النظام من سياسة القتل والتشريد والتجويع؟!.

وفي حقيقة الأمر لو أنّ هذه المؤتمرات تخرج بنتائج تخدم القضية، وتخدم هذه الثورة بشكل ملحوظ فلا أعتقد أننا سنجد من يبدي سخطه حيالها، وبكل تأكيد لا بد من هذه المؤتمرات من حيث المبدأ لا من حيث النتائج والشكل.

لذلك يجب على كل الذين يَعْقِدون مثل هذه المؤتمرات أنْ يكونوا حريصين كل الحرص على الخروج بنتائج تخدم هذا الشعب الذي عانى الويلات، ويلات النظام من جهة، وويلات هذه المؤتمرات التي تؤثر سلباً على نفوس الكثيرين في الداخل، نظراً للخلافات و الانشقاقات والتفككات الحاصلة فيها.

تستطيع المعارضة إعادة النظر في هذه المسألة بكل بساطة، و تستطيع أنْ تختصر كل هذه المبالغ الباهظة التي يتم أنفاقها على مثل تلك المؤتمرات وتخصيص ما تبقى من فائض لمشاريع تعود بالفائدة على الشعب المأزوم في الداخل؛ وبهذا الشكل نكون قد أوجدنا صيغة عادلة في مسألة السير على خطين متوازين ، الخط السياسي من جهة والخط الإغاثي والمدني من جهة أخرى.

و يتساءل مواطن من الداخل المحرر: لماذا لا تفكر المعارضة الخارجية بعقد اجتماع ولو ليوم واحد في الداخل المحرر من الأراضي السورية؟ وسنقوم نحن على تأمين المستلزمات التي يحتاجونها قدر المستطاع، و ذلك كي نشعر بالقيمة التي ستنتج عن هذا من خلال تواجدنا معهم و تواجدهم معنا، فهذا سيمنحنا الإحساس بالمشاركة على الصعيد المعنوي ويمنحنا الحافز للبقاء والاستمرار بمقارعة النظام الطاغي، و سيمنحهم الكثير من الإحساس الذي فقدوه؛ بسبب وجودهم في الخارج.

نعود ليوجين يونسكو في مسرحيته الكراسي حيث يؤكد أن موضوع المسرحية يتمحور حول لاواقعية العالم، وأن وجود الكراسي فارغة، يعبّر عن الغياب، أو أننا نعيش في وسط عالم يختفي، أو يجب أن يختفي، والعجوزان على الخشبة هما أيضاً غير موجودين في شكل ما، فهما وُجدا ليس لتحريك الكراسي في الفراغ فحسب؛ وإنما لتحريك الفراغ التاريخي، وهو الموضوع الأساسي للمسرحية.

ليس المؤتمرون هم فقط من فقدوا القيمة الحقيقية لما يسعون إليه حسب يوجين يونسكو بل المجتمع الدولي هو أول من فقد القيمة التي يزعم أنه يتحلى بها عبر التاريخ الذي كان و مازال يؤكد على عدم قدرة هذه المجتمع على تخليص العالم من حجم الدمار الذي يمر به؛ و ذلك لعدم إرساء العدل من جهة وإعطاء الأولية لمصالح الدول القائمة على التحكم بالقرارات التي تخص البلدان الأخرى من جهة ثانية.

وما يجدر الحديث عنه هو أنّ الصبغة الأخلاقية باتت في الوسط فهي ليست مع الإجرام الذي تقوم به المنظومة القائمة على الدمار والتخريب والقتل وليست مع المنظومة التي يُمارس عليها هذا الدمار والتخريب والقتل، ويبدوا أنّ هذه الفئة باتت خرساء غير قادرة على فعل أي شيء يخدم الفئة التي تتمثل بالشعب الذي يعاني الويلات، فئة خرساء كما صوّرها يوجين يونسكو تماماً، و كأنه كان حاضراً في جميع المؤتمرات التي يتم عقدها في أيامنا هذه، ولا سيما مؤتمرات المعارضة السورية وبكل آسف.

الامتحانات الجامعية في الرقة.. ذكاء وتحدي

مازن حويش

"كتائب محمد انسحاب" ... لم يقل هذه العبارة قائد لأحد المعارك في جبهة من جبهات القتال بين الجيش الحر وجيش النظام؛ إنما قالها أحد المراقبين –على سبيل الدعابة– لمجموعة طلاب ملتحين قادمين من قلب الحصار في دير الزور، وذلك بعد انتهاء الوقت المحدد لإحدى المواد التي أنهوا تقديمها في الدورة الإضافية التي تم أقامتها في مدينة الرقة المحررة.

بدأت الدورة الإمتحانية الإضافية بتاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠١٣ بعد قرار صدر عن رئاسة الجامعة، وقد كان المبرر لإصداره بأن هناك الكثير من الطلاب يعانون من تردي الأوضاع المادية بسبب ظروف الحرب في سوريا وأن أغلبهم لا يملكون أجرة النقل للذهاب إلى امتحاناتهم في المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى أسباب أقوى صرح بها أغلب الطلاب وهي الأسباب الأمنية، فمعظم من أتوا إلى هذا الامتحان وهم مطلوبون لنظام الأسد ولا يستطيعون المرور من حواجز النظام "وهذا ما ميز الامتحان في الرقة" على حد وصف أحد الطلاب.

شكل هذا الامتحان تحد لجميع القائمين عليه من هيئات تدريسية وكوادر إدارية وأمنية لتسيير أمور الامتحان وحماية الطلاب من مخاطر قد تصيبهم من شبيحة النظام المتخفين، ويقول الشاب (ب. ج) وهو عضو في اتحاد طلبة سوريا الأحرار وأحد المكلفين بتسيير أمور الامتحان : إننا نجحنا ولله الحمد في إقناع رئاسة الجامعة ووزارة التعليم العالي بأنه يجب فصل المؤسسة التعليمية عن باقي مؤسسات الدولة؛ من أجل الحفاظ عليها لمصلحة الطلبة الذين يشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع. وقد تمت موافقتهم بصعوبة عن طريق مساعدة بعض أعضاء الهيئة التدريسية لإقامة امتحانات في محافظة الرقة لأغلب الجامعات السورية. ويضيف (ب.ج): نجحنا من خلال تعاوننا بتسيير هذه الدورة الامتحانية رغم وجود مشاكل كثيرة اعترضت طريقنا.

أما هشام وهو أحد الناشطين الإعلاميين في مدينة دير الزور، والذي انقطع عن إكمال دراسته الجامعية بسبب الحملة الهمجية العسكرية على محافظته، كما يصفها: "لم نصدق بأن هناك امتحانات في الرقة في بادئ الأمر كونها مدينة تسيطر عليها قوات المعارضة، لكن، هذا الأمر يثبت ذكاء ونجاح القائمين على هذا الامتحان، وأشاد هشام بعمل اتحاد طلبة سوريا الأحرار والتسهيلات التي قدموها للطلاب في الامتحانات؛ رغم التحديات التي يواجهها هذا الاتحاد الطلابي في سوريا، فهناك من يعتبره اتحادا إرهابي وهناك من يعتبره اتحادا علماني كافر .

يتفق معظم الطلاب بأن هذا الامتحان قدم خدمة عظيمة لفئة كبيرة من الطلبة الذين حرموا من حقوقهم التعليمية، وهم يتمنون من المسؤولين والقائمين على هذا الامتحان أن يستطيعوا إقامة امتحانات العام المقبل في مدينة الرقة في ظل إهمال الائتلاف الوطني وحكومة الأسد لحقوقهم التعليمية ولأن " الأزمة شكلها مطولة" كما يقولون.

جامعة دمشق السورية تخسر ١٠٪ من أساتذتها

قالت مصادر في رئاسة جامعة دمشق، أكبر الجامعات في سوريا، إن نحو ١٠٪ من أساتذة الجامعة غادروا البلاد خلال الفترة الماضية باتجاه جامعات بدول عربية في مقدمتها البحرين، وذلك بحسب صحيفة الوطن المقربة من النظام السوري.

ونقلت الصحيفة في عددها الصادر، الأربعاء، عن مصادر في جامعة دمشق، لم تسمّها، قولها إن نحو ١٠٪ من أساتذة الجامعة غادروا البلاد خلال الفترة الماضية باتجاه جامعات بدول عربية في مقدمتها البحرين مفضلين "العروض الممتازة" التي جاءتهم منها، مشيرة إلى أن نصاب الهيئة التدريسية بجامعة دمشق "لم يتأثر أبداً بهذا الرقم ولن يتأثر حتى لو وصل معدل الهجرة إلى ٢٠٪"، على حد قوله. ولم توضح الصحيفة سبب توجه الأساتذة السوريين إلى البحرين بشكل خاص.

وتعتبر جامعة دمشق أكبر الجامعات السورية وأقدمها (نحو ١٠٠ عام)، وتعد واحدة من خمس جامعات حكومية في البلاد، ويتبع لها ثلاثة فروع في المحافظات الجنوبية (درعا، السويداء، القنيطرة) ويدرس فيها أكثر من ١٠٠ ألف طالب.

ولفتت المصادر إلى ضرورة التفكير بسبل تكفل الحفاظ على الأستاذ الجامعي في هذه الأوقات بما في زيادة تعويضاته المالية التي "لا تساوي سوى ٥٪ من العروض المغرية التي تصله من خارج سوريا"، حسب تعبيره، مؤكدة أن قضية هجرة أساتذة الجامعات لم تطرح بعد للنقاش، على الرغم من أن الأمر قد يصل إلى حدود "تتهدد معها الثقة العلمية للمؤسسات التعليمية"، حسب تعبيره.

وأشارت المصادر إلى أن راتب الأستاذ الجامعي في سوريا الذي كان أعلى من راتب أي وزير في الحكومة، بات "قليلاً" في سبيل تلبية "حياة كريمة" في ظل تراجع القيمة الشرائية لليرة السورية.

وتراجعت القيمة الشرائية لليرة السورية بعد اندلاع الأزمة في البلاد منذ آذار ٢٠١١، بالتزامن مع تراجع قيمتها لأكثر من ١٥٠٪ أمام الدولار حيث كان سعر صرف الدولار قبل الأزمة يعادل ٥٠ ليرة فقط في حين أنه يعادل اليوم نحو ٢٠٠ ليرة بحسب أسعار السوق، وتعد رواتب الأساتذة الجامعيين في سوريا من أعلى الرواتب بين العاملين في القطاع العام والخاص، إلا أنها تعد ضئيلة مقارنة بالممنوحة لزملائهم في دول الجوار على سبيل المثال.

وحول فعالية الإغراءات التي تصل للأساتذة الجامعيين لتجعلهم يهاجرون من البلاد، تساءلت المصادر: كيف لأستاذ جامعي أن يرفض عرضاً بمرتب يبلغ ٣٠ ألف دولار شهرياً مع تأمين منزل وسيارة له، مقابل راتب يحصل عليه حالياً في الجامعات السورية يساوي نحو ٦٠ ألف ليرة سورية فقط (نحو ٣٠٠ دولار بالأسعار الرائجة للدولار في السوق).

ولم تشر المصادر إلى أسباب إضافية لهجرة الأساتذة الجامعيين تتعلق بسوء الأوضاع الأمنية نتيجة الصراع الدائر في البلاد منذ أكثر من عامين ونصف.

ضبط ٥٣٤ متسولاً من متسربي المدارس.. ٥٠ منهم طالبات...
«التربية»: تزايد في أعداد المتسربين ١٠٪

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية في حكومة النظام السوري "كندة الشماط" الطلب من وزارة الداخلية تسيير دوريات متواصلة للقضاء على ظاهرة التسول التي يقوم بها في بعض الأحيان متسربون من المدارس، مشيرة إلى أن وزارة الشؤون لا تملك إحصائية دقيقة حول ظاهرة التسول والتسرب المدرسي.

وقالت الشماط لصحيفة الوطن المؤيدة للنظام: إن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات بحق الأسر التي لا ترسل أبناءها إلى المدارس وهذا تم بالتعاون مع وزارة التربية، كاشفة أن من هذه الإجراءات عدم تقديم المعونات الغذائية لمن يقصر أو يهمل أطفاله بإرسالهم إلى المدارس وخاصة أن وزارة التربية حسب الشماط وضعت الحلول المناسبة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب.

وبينت الشماط أن وزارة الشؤون تعمل بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى للقضاء على ظاهرة التسول، وتفعيل دور المنظمات الأهلية والمجتمعية في هذا المجال.

مصادر مطلعة في وزارة التربية كشفت لـ«الوطن» عن أن ازدياد حالات التسرب المدرسي جاء نتيجة الضغط الكبير على المدارس وتضاعف أعداد الطلاب في بعضها.

وقالت المصادر: إن الوزارة تجري دراسة حالياً عن حجم التسرب والأسباب التي أدت إلى ازديادها، ومدى تأثير الظروف الراهنة في ذلك، معتبرة أن وزارة التربية وجدت الحلول والبدائل.

وأكدت المصادر أن المؤشرات الأولية تدل على أن التسرب المدرسي زاد هذا العام بما لا يقل عن ١٠٪ عنها في عام ٢٠١١-٢٠١٢، وذلك بعد أن نجحت الحكومة في ضغط التسرب المدرسي إلى حدود كبيرة لا تتجاوز ١٠ متسربين في اليوم، وذلك قبل أن يعاود ارتفاعه إلى ١٥ في عام ٢٠١٢، وفق دراسات موثقة.

وكشفت المصادر عن ضبط ما يقارب ٥٣٤ من المتسولين المتسربين من المدارس في شوارع دمشق بينهم ٥٠ فتاة، إضافة لوجود ٢٢٠ طالباً معاقاً يعيشون حياة التسرب والتسول.

من جهته اعتبر أستاذ كلية الحقوق محمد خير العكام أن القانون الحالي لا يساعد على القضاء على ظاهرة التسرب وخاصة المادتين ٩١ و٩٢ من قانون العقوبات السوري

واللتين تنصان على تغريم الأب بألف ليرة في حال إهمال الأب لأطفاله مشيراً إلى أن العقوبة يجب أن تكون بإسقاط حق الولاية على الطفل.

وقال العكام إنه يجب تعديل القوانين المتعلقة بإهمال الطفل إلى السجن في حال ثبت ذلك، مشيراً إلى أن المشرع لم يضع قوانين رادعة متعلقة في هذا الصدد، داعياً إلى تفعيل دور المنظمات الأهلية ومساعدتها للقضاء على ظاهرة التسرب وتكثيف حملات التوعية التي تقودها هذه المنظمات.

وأشار العكام إلى أن المؤشرات تدل على ازدياد ظاهرة التسرب هذا العام، ولاسيما في بدايته وأنه يجب على وزارة التربية أن تعمل وبشكل جدي على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة محملاً الأهل مسؤولية التسرب بالدرجة الأولى والقانون السوري بالدرجة الثانية.

معتقلون سياسيون يتعرضون للتعذيب والقتل
استغلال المحاكم العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب لمعاقبة المعارضة السلمية

قالت هيومن رايتس ووتش: إن الحكومة السورية تقوم دون وجه حق باحتجاز الآلاف من المعتقلين السياسيين على غير أساس سوى نشاطهم السلمي، وقد بدأت هيومن رايتس ووتش حملة تستهدف إلقاء الضوء على مصيرهم، وقد امتد احتجاز الكثيرين منهم فترات طويلة وتعرضوا للتعذيب.

تتولى حملة هيومن رايتس ووتش الإلكترونية، "داخل الثقب الأسود السوري"، سرد القصص الخاصة بـ٢١ سورياً احتجزهم النظام السوري منذ بداية الانتفاضة السورية في ٢٠١١. وقد تم اعتقال الجميع على غير أساس سوى ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي أو توفير الرعاية الطبية لأشخاص أصيبوا أثناء الاحتجاجات، والمأوى لأشخاص نزحوا بفعل النزاع، يجب على الحكومة إسقاط التهم الموجهة إلى المحتجزين السياسيين الذين تحاكمهم المحاكم الميدانية العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب المقامة في يوليو/تموز ٢٠١٢.

قال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "خلف الوحشية المروعة للقتال في سوريا، يتوارى انتهاك حقوق المعتقلين السياسيين . الذين يجري اعتقالهم وتعذيبهم، بل قتلهم، جراء انتقادهم الحكومة سلمياً ومساعدة المحتاجين. لقد صار الاحتجاز التعسفي والتعذيب من المهام التي اعتادت عليها قوات الأمن السورية".

يوفر لجوء الحكومة إلى التعذيب بشكل ممنهج دليلاً قوياً على سياسة حكومية من شأنها أن تعد جريمة ضد الإنسانية، بحسب هيومن رايتس ووتش. يتعين على الحكومات المعنية أن توضح أن الحكومة السورية والمسؤولين عن الانتهاكات سيواجهون العدالة في النهاية جزاءً على أفعالهم.

قامت القوات النظامية السورية بعمليات اعتقال تعسفي وتعذيب بحق بعض العاملين بالمستشفيات الذين كانوا يستقبلون المتظاهرين الجرحى، وبحق رجال أعمال محليين كانوا يجمعون التبرعات لشراء أغطية للنازحين، وبحق مطوري برمجيات كانوا ينادون بحرية التعبير على الإنترنت. ومعظم المعتقلين من الرجال، لكن النساء والأطفال لم يسلموا.

تحبس السلطات المعتقلين السياسيين لشهور دون توجيه اتهامات إليهم، وتعذبهم وتسيء معاملتهم وتمنعهم من التواصل مع محاميهم أو عائلاتهم، فتترك ذويهم في حالة من القلق على معرفة مصيرهم.

في إحدى الحالات قامت عناصر يُظن أنها من المخابرات الجوية باعتقال يحيى شوربجي، عامل البناء الذي يبلغ عمره ٣٤ سنة، والمعروف في بلدة مسقط رأسه داريا بـ"أبو الورد" لأنه كان يوزع الزهور على قوات الأمن أثناء الأيام الأولى للانتفاضة. رفض مسؤولوا الحكومة منح عائلة شوربجي أية معلومات عنه أو عن أخيه محمد، منذ اعتقالهما مع ثلاثة نشطاء آخرين ضمن مجموعة تسمى "شباب داريا" في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. توفي واحد من الخمسة، هو غياث مطر، أثناء الاحتجاز في غضون أيام من اعتقاله.

في يوليو/تموز ٢٠١٢ تبنت سوريا قانوناً فضفاضاً لمكافحة الإرهاب يجرم كافة أنشطة المعارضة السلمية تقريباً، وقد استغلت الحكومة محكمة مكافحة الإرهاب حديثة الإنشاء، والمحاكم الميدانية العسكرية الأقدم، لاستهداف النشطاء ومعاقبة المعارضة السلمية. يحرم كل من هذين النظامين المتهمين من الحقوق الأساسية في المحاكمة العادلة، وتوجه الاتهامات أمام تلك المحاكم تحت ستار الأمن أو مكافحة المعارضة المسلحة، لكن المزاعم تتعلق في الواقع بتوزيع المعونات الإنسانية والمشاركة في مظاهرات سلمية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول استؤنفت محاكمة مازن درويش وأربعة من زملائه في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير أمام محكمة مكافحة الإرهاب بتهمة "الترويج لأعمال إرهابية". تقرر لائحة الاتهام ضدهم، التي اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، أن التهم تستند إلى أنشطة من قبيل رصد الأخبار المنشورة إلكترونياً وإذاعة أسماء الموتى والمختفين. أثناء إجراءات المحاكمة يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول، قام القاضي الذي يترأس الجلسة بتأجيل المحاكمة للمرة الرابعة على التوالي، متذرعاً بتأخر قوات الأمن في الرد على استعلامات المحكمة.

امتد حبس درويش واثنين من زملائه، هما حسين غرير وهاني الزيتاني، منذ فبراير/شباط ٢٠١٢. وقال محتجزون سابقون احتجزوا مع الرجال الثلاثة إن السلطات عرضتهم للتعذيب وأشكال أخرى من إساءة المعاملة. كما تم توجيه الاتهام إلى زميلين آخرين ثم أفرج عنهما على ذمة المحاكمة.

قال محتجزون سابقون لـ هيومن رايتس ووتش إن مسؤولي الأمن عذبوهم بإرغامهم على اتخاذ أوضاع مجهدة، وبالانتهاك الجنسي، بما في ذلك عن طريق الاغتصاب والصدمات الكهربية على الأعضاء التناسلية، والضرب بالعصي والأسلاك والقضبان المعدنية. كما وصفوا أساليب وأدوات خاصة مثل الشبح وبساط الريح والدولاب، يعرف تشمل أرجاء البلاد. وبحسب مركز توثيق الانتهاكات، وهو مجموعة رصد سورية، تأكدت وفاة ما يقرب من ١٢٠٠ شخص أثناء الاحتجاز.

سبق لـ هيومن رايتس ووتش توثيق مواقع ٢٧ مقراً للاعتقال في أرجاء سوريا، حيث قام أفراد قوات الأمن بتعذيب مدنيين. وقد حدد التقرير الجهات المسؤولة عن تلك المقار، وأسماء قادتها في حالات كثيرة.

قالت هيومن رايتس ووتش إنه، إضافة إلى الإفراج عن كافة المعتقلين دون وجه حق، يتعين على الحكومة السورية أن تتيح لمراقبي الاحتجاز الدوليين المعترف بهم الوصول الفوري دون عوائق إلى كافة مقرات الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. ويجب أن يشمل المراقبون أشخاصاً من مكتب الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا.

كما يتعين على الحكومات المعنية أن تضغط على السلطات السورية للإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للمراقبين بالوصول إلى مقرات الاحتجاز. وعلى الحكومات استغلال القنوات الدبلوماسية والجزاءات محددة الهدف ضد الأشخاص المتورطين بمزاعم ذات مصداقية في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما قالت هيومن رايتس ووتش.

قامت بعض جماعات المعارضة المسلحة أيضاً باحتجاز بعض الأشخاص تعسفياً، وبينهم صحفيون وعمال إغاثة إنسانية ونشطاء. وفي بعض الحالات قامت جماعات المعارضة بإعدام محتجزين. يتعين على جماعات المعارضة الإفراج عن كافة الأشخاص المحتجزين تعسفياً في عهدتها ومعاملة كافة المحتجزين بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقال جو ستورك: "يجب على كافة الحكومات، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن تضع محنة آلاف المعتقلين السياسيين على رأس جدول أعمالها في النقاشات الدبلوماسية. وينبغي لمن يمتلك نفوذاً لدى الحكومة وكذلك لدى قوات المعارضة أن يضغط عليهما للإفراج عن جميع من يحتجزونهم دون وجه حق".

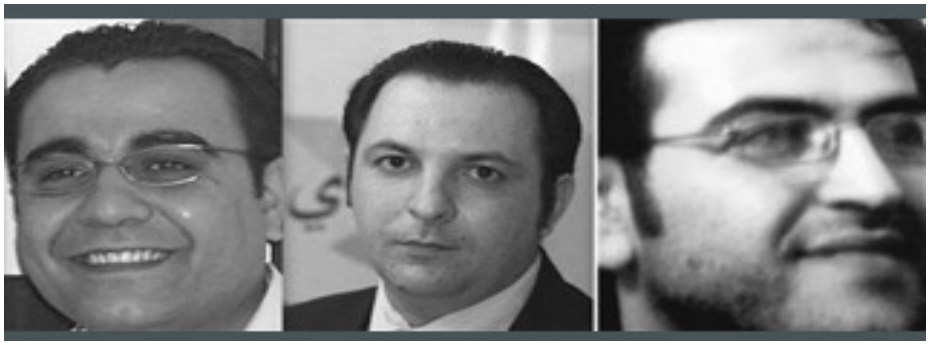

الثورة السورية واللحظة الفاعلة

فهد حج يوسف

إن أي دارس لتاريخ سوريا الحديثة يكتشف أن طارئاً غير طبيعي حدث فيها، أضحت بموجبه سوريا مملوكة لطغمة استبدادية أنجبتها أيديولوجية فاشية عنصرية على مدى نصف قرن عاثت فيها فساداً وإفساداً وهدمت كل البنى والنماذج الثقافية، عند اختزالها لممكنات الحوار والاختلاف والتفاعل إلى وحدة في المسار والتبعية والخضوع لرغباتها الانطوائية، محولة المجتمع إلى قطيع مطاوع يسير على هواها بتقويتها للنزعة الفردية المعزولة التي لا تقيم وزناً للقيم المجتمعية وضرورات التغيير والتجاوز.

وكرست هذه الطغمة فعل الضغط النفسي والحاجاتي الاقتصادي، وكم الأفواه لحظة اغتصابها للسلطة تحت شعار / البعث يقود المجتمع والدولة / و قائد البعث هو الحامي الأول والأساسي لسوريا، لذلك شكلت حكومة طوارئ وأحكاماً عرفية مارست الاستبداد بحق الفكر والسياسة، وبحق كل من لا ينضوي تحت مظلتها.

ولكي يكون الفرد مواطناً صالحاً يتوجب عليه أن يضفي هالة على القائد /الرمز/ ويبجله، و يبرر كل صغيرة وكبيرة صادرة عن السلطة التي شكلت طابوراً من المثقفين الانتهازيين المحتكرين للمنابر الإعلامية، والبارعين في تشويه الحقائق، وزرع الأوهام والفتن وثقافة الولاء والتبعية العمياء للسلطة داخل المجتمع السوري برمته.

ولما كان الإنسان يعيش حالة تطورية في الفكر والممارسة والثقافة ويؤثر في محيطه ويتأثر به، كان لا بد من انبثاق اللحظة الفاعلة، وبروز حالة التمرد والرفض لما هو قائم ومؤسَس في إطار راديكالي متطور باتجاه تحطيم البنية الصنمية الراكدة والراقدة على مفاصل ومناحي الحياة في البلاد؛ فكانت المطالبة بالإصلاح فالانتفاضة فالثورة من أجل التغيير وتجاوز العطالة، ومحو حالة الاغتراب، من أجل التحرر والكرامة وفك الأغلال فالانعتاق من أجل إطلاق العنان للأحقية في الاختلاف والتوجه والفكر والتفكير ولخلق أرضية خصبة لتلاقح الآراء وتفاعلها تمهيداً لحوار سلمي يشارك فيه الجميع لإنتاج الإنسان الحر والمبدع المتفاني القادر على بث الطاقة في الحالة العطالية القائمة؛ بغية إحداث آليات ديناميكية في المجتمع وصيرورته ليغدو عضواً فاعلاً في الحضارة العلمية العالمية.

لكن الوقائع تؤكد أن الطواغيت لا تتحول عن أساليبها وآرائها بسهولة، فالمستبد لا يركع وإنما يستبيح كل شيء.. يدمر، يحرق، يذبح، يشتت، ولهذا فإن سوريا تعيش حالة مأساوية خطيرة، حيث يرتكب فيها أفظع الجرائم والويلات بحق الإنسان والإنسانية من قبل النظام، وتحولت إلى ساحة تعج بالفوضى والإرهاب والقتل الجماعي، وتتفاقم فيها الهجرة والتهجير يوماً بعد يوم، ناهيك عن ازدياد أسعار المواد الضرورية وندرتها وفقدان بعضها، إضافة إلى نقص حاد في فرص العمل.

ليس هذا فحسب، بل تحولت سوريا إلى بؤرة للصراعات الإقليمية والدولية، كل حسب مصلحته، ولهذا وفي خطوة من النظام لتبرير عنفوانه الإجرامي بحق الشعب، وخلط الأوراق تمكن أن يدير دفة الثورة الشعبية السلمية باتجاه التصعيد في وتيرة الصراع إلى الشكل المسلح والدامي، الشيء الذي ينذر بامتداد هذه الكارثة إلى الدول المجاورة إن لم يوضع حداً لذلك، فالنظام الأمني القمعي/توأم نظام صدام/ الذي فاق نيرون وبول بوت في عدائه الفظ للإنسانية لم يتورع عن قصفه المستمر وتدميره العشوائي للمدن والقصبات والقتل الجماعي للأبرياء والعُزّل مستخدماً كافة صنوف الأسلحة من طائرات وصواريخ وصولاً إلى استخدام القنابل العنقودية والأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، وعلى مرأى من العالم أجمع.

وفي هذا السياق وانطلاقاً من المؤتمرات العديدة التي عقدتها المعارضة السورية في الخارج لتجاوز حالة التشتت في الداخل و الخارج، تشير الدلائل والانطباعات الأولية إلى عدم وجود التجانس في الفكر والسياسة والرؤية المستقبلية للبلاد لدى المعارضة، الأمر الذي أحدث دوائر الرفض وشبه الفيتو عند محاولات توسيعها وتطويرها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استمرارية تأثر بعضها بالموروث الاستبدادي للسلطة أو تبني بعضها الآخر لأيديولوجية شمولية لا تتواءم وراهن الحضارة والتقدم عند عزفها على أوتار مذهبية وغيرها، ناهيك عن افتقارها لبرنامج مرحلي واضح لمستقبل سوريا.

يبدو أن المعارضة السورية ما زالت أسيرة للنزعة الاتكالية على العالم الخارجي ناسية أو متناسية أن الشرط الأول لإنجاح أي ثورة يكمن في تحقيق تقوية وتوحيد الذات في الداخل والعزوف عن كل ما من شأنه أن يغدو كابحاً لذلك وأن ترتقي إلى مستوى القيام بالمسؤولية التاريخية عبر الارتقاء بالرؤية والعمل الدؤوب لتوحيد الصف الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية في الثورة، ليس بتجميع بعض الأفراد ، وإنما بالوحدة الاختيارية للتنوع الطامحة إلى إنجاح الثورة بكل معانيها وبناء الإنسان وصيانة كرامته وحريته ومعتقده على أرض الوطن، والعمل بكل وضوح وشفافية في تحقيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بغية بناء وطن تنتفي فيه ظاهرة الاستلاب ويحس فيه الجميع بالانتماء إليه.

إن المعارضة السورية بشقيها الداخلي والخارجي مدعوة إلى وقفة مسؤولة تجاه ما يحدث، وأن ترى في ذاتها صاحب رسالة تاريخية تقود سوريا نحو التحرر من السلطة البربرية اللاشرعية، و أن تعتمد على نفسها بتقديم خيارات من شأنها دفع الثورة نحو الأمام و مواجهة التطرف والانعزالية وآثارها السلبية المدمرة على هذه الثورة، لذا يقع على عاتقها تكثيف نشاطها الدبلوماسي وتحليل موازين القوى والحقائق على الأرض واستخدام الأدوات السياسية اللازمة في تحليل فرص التقارب ودوافع الابتعاد، وأن تستثمر الأجواء المناهضة للسلطة والإرهاب، وأن تفتح المجال أمام إمكانية إقامة شراكة حقيقية استراتيجية بين مكونات البلاد، بوضع برنامج يكفل للتنوع الإثني والمذهبي استمرارية وجوده ويؤكد على أهمية الاختلاف ودوره في بناء وصيانة سوريا تعددية ديمقراطية برلمانية لا مركزية مستقبلاً.

إن إعادة ترتيب الأولويات بحيث تعكس متطلبات هذه المرحلة العصيبة والمتحركة ضرورة لا بد منها لتجاوز الأسباب والدوافع التي كانت وراء فشل المبادرات السابقة للمعارضة والتي كانت تتأثر بعوامل خارجية، و لا يفوتنا أن نذكر بأن الدعم الخارجي الخجول للثورة حتى الآن تكمن وراءه دوافع جيوسياسية ومصلحية لا تتعلق بالأهواء وإنما بالحقائق الواقعية على الأرض، ولما كانت فلسفة التفاوض أقرب الطرق للتقارب فإن الانعطاف السياسي الذي طرأ مؤخراً على توجهات المعارضة من حيث الرغبة في التطوير والتوسيع باتجاه ما يمليه الداخل من ضرورات مشروعة يساهم في زيادة شعبيتها وتمثيلها للداخل ويفسح أمامها المجال للانفلات من الموروث القديم.

حب في زمن الحرب .. فرقّته الحدود والأسباب متعددة

سمر مهنا

"العسكرية والسلاح والقمّع أحد أسباب الفراق"

رنين هاتف رشا في يوم صيفي كان مختلفا عن غيره فقد أخبرها عن آخر اتصال لها مع "حبيبها" داخل الأراضي السورية، حين قال لها إنه سينجح في الهرب عبر الحدود اللبنانية.

رشا التي تجاوزت مدة علاقتها مع "حبيبها" حسام ٥ سنوات تقول: إن "ذلك اليوم الذي أخبرني فيه عن رحيله كان أصعب أيام حياتي، ففي هذا الاتصال كان صوت حسام يختنق وقلبي مذبوح على الرغم من تظاهري أمامه بأنني سعيدة لأنه سينجو من الخطر".

تبين أن مخططاتها مع "حبيبها" للزواج قبل بدء الثورة منذ نحو ٣ سنوات تقريبا فشلت بسبب الظروف التي أحاطت بهما، إذ أنه كان يعمل في المجال الإغاثي فيما يتعلق بإيصال الطعام إلى المناطق المنكوبة، مشيرة إلى أن أحد زملائه في عمله النهاري "كتب فيه تقريرا" وتم استدعائه إلى الأمن حيث رفعت فيه قضية تتعلق بالإرهاب على أن يراجع الأمن بعد يومين.

تتابع رشا أن حسام ودّع عائلته في هذا اليوم خارج المنزل بشكل سريع كما ودّعها في الشارع قبل رحيله خارج البلاد، موضحة أنها استطاعت زيارته في لبنان أكثر من مرة لكن العلاقة أصبحت مختلفة وبينهما الحدود.

رحل دون سابق إنذار

طريق رشاد كان مختلفاً، فقد توجه إلى الأردن منذ نحو عام بحسب خطيبته آلاء، "دون حتى أن يودعها"..

تقول آلاء، إنه "بعد علاقة استمرت سنتين، تقدم رشاد إلى خطبتها ووافق عليه والديها بعد معاناة طويلة بسبب عسكريته التي لم يخدمها بعد".

توضح أنه في إحدى الأيام اتصل بها رقم غريب لتتفاجأ بأن خطيبها رشاد يتكلم معها من الأردن مبررا لها سبب سفره دون وداع بأنه أصبح متخلفا عن العسكرية ولا يستطيع البقاء في الداخل "خوفا من الانخراط في الصراع الدائر في سوريا" على حسب قوله.

تتكلم آلاء بأسى، "بقيت على تواصل معه مدة ٦ أشهر فقط نتكلم كل يوم لكننا لم نستطع الاستمرار في هذا الوضع بسبب ضغط والدي وقررنا الانفصال.

داخل الحدود

حالة سناء مختلفة عن غيرها، فالرجل الذي تحبه على حسب قولها لم يعبر الحدود إلى الخارج وهو موجود داخل سورية لكنها لا تستطيع رؤيته وهذا ما يؤلمها..

تبين أن ما يفصلها عنه عدة كيلومترات فقط فهو يقاتل مع الجيش الحر داخل منطقة المعضمية في ريف دمشق وهي تسكن منطقة الميدان، وعندما تشعر بالاشتياق إليه تنظر إلى صورته فقط أما عندما يكلمها فيكون هذا اليوم من أسعد أيام حياتها.

تقول سناء "لو كان موجوداً خارج البلاد ربما كنت شعرت بالاطمئنان عليه أكثر وبقيت على تواصل معه كل الوقت لكن في هذه الحالة أبقى على نار وأنا أترقب أخباره".

تذكرة سفر

أما بالنسبة لربيع فتذكرة السفر التي قد تحصل عليها "حبيبته" وئام هي التي ستحدد مصير علاقتهما بأكملها، حيث يبين أن وئام لديها مقابلة مع السفارة الأميركية في بيروت قريبا لكي تحصل على "فيزا" للزيارة فهناك ينتظرها شقيقيها وهي تخطط لعدم العودة إلى البلاد.

يتابع أنه "يقع بين ناريّن" فهو يريدها أن تخرج من البلاد لأن الوضع في الداخل لا يحتمل ويخاف عليها من الخطر، لكنه في الوقت ذاته لا يقوى على فراقها، يصمت قليلا ويقول "ماذا لو لم أستطع اللحاق بها، وهل سنلتقي مجددا إن سافرت!.. لا أعلم".

مطلوب للخدمة.. أو للنظام

منذ انتشار لوائح المطلوبين للخدمة العسكرية الذين تتوزع أعمارهم بين ١٨ عاما و٤٠ عاما على الحواجز العسكرية في البلاد مع انطلاق الثورة في سوريا كان المئات من الشباب أمام ٣ خيارات أولها الالتحاق بجيش النظام أو الالتحاق بكتائب المعارضة المسلحة أو الخيار الأخير وهو السفر خارج البلاد وهذا ماقام به ريمون.

ريمون وهو وحيد والديه والذي كان يخطط لخطبة قريبته اختار السفر مرغما على حد قوله إلى مصر بسبب إصرار والديه، فمع اقتراب موعد تخلفه عن الجيش قام أبيه ببيع منزلهم في جديدة عرطوز لكي يوفر بعض المال كتكاليف تكفي ابنه الوحيد للسكن خارج البلاد.

يبين ريمون أن "الأمر لو كان بيده لكان اختار البقاء في سوريا ولو قام بخدمة الجيش"، مشيرا إلى أن "سعره بسعر أصدقائه الذين يخدمون في العسكرية قد يستشهد مثلهم وقد يعيش وتبقى خطيبته بانتظاره إن شاءت وإن لم تشأ هذا قرارها".

أمّا محمود الذي فرّ إلى تركيا قبل سنة، يبين أنه سبب خروجه من البلاد هو انتشار اسمه على الحواجز العسكرية داخل البلاد، مشيرا إلى أن أغلى ماتركه في الداخل هو حبيبته لينا التي تنتظر عودته.

يقول إنني في الكثير من الأحيان أشعر بالضيق وأحلم بالعودة إلى البلاد والزواج بها وتأسيس أسرة لكن يبقى كل شيء رهن الأوضاع ونبقى على أمل الانتظار.

عدد الشباب غير كاف

تقول منار مازحة بأن هناك عدد كبير من الإناث في سورية وهو أصبح يفوق عدد رجالها بكثير في ظل الصراع الدائر في سورية، مشيرة إلى أنه في ظل الأوضاع أصبح هناك ٣ أنواع من الشبان، هناك من يحمل سلاح النظام ومن يحمل سلاح المعارضة وكليهما يتعرضان للموت كل يوم، أما النوع الثالث فهو خارج البلاد وقلة منهم المدنيون القاطنون داخل البلاد.

وتبين أن النساء لو قررن الزواج فهذا الأمر صعب في ظل الوضع الحالي، مشيرة بسخرية إلى أن وضع سورية سيصبح شبيها بوضع العراق من حيث قلة عدد الشباب وبهذه الحالة يستطيع كل رجل أن يتزوج ٤ نساء أو أكثر.

شبيه الملك السعودي عبد الله "سوريٌّ" يسرق الاهتمام في الملاعب

لفت أنظار الحضور في مباراة الشباب السعودي وضيفه الفتح ضمن دوري عبد اللطيف جميل والتي أقيمت مساء الاثنين في ملعب الملك فهد الدولي بالرياض، رجل يشبه إلى حد كبير الملك عبد الله بن عبد العزيز .

وقد تجمعت الجماهير حول شبيه الملك لالتقاط الصور التذكارية معه، حيث كان الرجل يجلس بالقرب من المنصة الرئيسية في الملعب، وقد حرص الكثيرون بما فيهم مراسلو القناة الرياضية السعودية على أخذ الصور معه عبر هواتفهم النقالة، وشبيه الملك هو مقيم سوري الجنسية، وهو في العقد الخامس من عمره، واسمه عبد الله محمد.

بالأسماء: ما هي أسوأ ١٠ جوازات في العالم؟

احتل لبنان المركز العاشر في تصنيف الدول الأكثر سوءاً في ما يخص جوازات السفر بسبب مشكلات منع الحصول على التأشيرات، بحسب دليل "Henley & Partners" للقيود الموضوعة على التأشيرات للعام ٢٠١٣.

وجاءت أفغانستان في المركز الأول ثم العراق والصومال وباكستان والأراضي الفلسطينية المحتلة وأريتريا والنيبال والسودان وسيريلانكا ولبنان.

ورأى دليل "Henley & Partners" أن فرض القيود على التأشيرة يعتبر أداة هامة للحكومات لمراقبة حركة المواطنين الأجانب عبر الحدود"، موضحاً أن "التأشيرات هي معيار لمعظم البلدان من أجل تحديد هوية الأجانب الراغبين في دخول أراضيها".

استشهاد مصور سوري يعمل لوكالة الأنباء الفرنسية بقصف صاروخي للنظام

أعلن الاثنين أحد زملاء المصور السوري المتعاون مع "فرانس برس" الذي استشهد السبت، أن الأخير قضى إثر إصابته بقصف صاروخي للقوات النظامية السورية بينما كان على متن دراجته الهوائية في مدينة دير الزور شرق سوريا، وكان مرهف المضحي المعروف باسم "أبو شجاع"، عائداً من لقاء مع عائلته في ريف المدينة الواقعة في شرق سوريا عندما وقع الحادث.

وقال الزميل الذي فضل عدم كشف اسمه إن المصور "كان على دراجته الهوائية (عندما) استهدفته راجمة الصواريخ التابعة للنظام السوري"، مشيراً إلى أن الصاروخ الأول "لم يصبه بل جاء في مبنى بجواره"، في حين "انفجر الصاروخ الثاني بجانبه"، وأوضح أن "أبو شجاع" أصيب "بثلاث شظايا، الأولى في يده اليمنى والثانية دخلت من جانبه حتى وصلت إلى رئتيه، والثالثة في بطنه"، مشيراً إلى أن المصور البالغ من العمر ٢٦ عاماً "نقل إلى المستشفى الميداني في المدينة، وكان قد فارق الحياة".

الصحفي الشهيد متحدر من دير الزور التي يسيطر مقاتلو المعارضة على أحياء منها، في حين تسيطر قوات النظام على أجزاء أخرى، وأوضح الزميل أن "أبو شجاع" التقى عائلته السبت، وأصيب بعيد عودته إلى المدينة، وهو يحمل آلة التصوير الخاصة به.

وكانت إحدى أبرز الصور التي زود فرانس برس بها، لقطة لمقاتل معارض وطفل يعبران على متن دراجة هوائية، جسراً على نهر الفرات تعرض لدمار كبير، وأوضح الزميل أن المضحّي الذي وصفه بـ "الإنسان الطيب جداً جداً والحالم"، بدأ بالتقاط "صور التظاهرات بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة السورية"، في إشارة إلى الاحتجاجات المناهضة لنظام بشار الأسد، والتي اندلعت منتصف آذار/مارس ٢٠١١.

وعلى رغم امتلاكه آلة تصوير "متواضعة"، بدأ مرهف المضحي العمل مع صفحة خاصة بدير الزور على موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي، تولت توثيق الحياة اليومية في المدينة، قبل أن يشارك في دورة تدريب على التصوير الفوتوغرافي بمشاركة مؤسسات دولية، بينها وكالة فرانس برس.

وقال مسؤول التصوير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فرانس برس باتريك باز "دربته في شهر حزيران/يونيو وخلال أشهر قصيرة أحرز تقدماً كبيراً، إنه واحد من هذا الجيل الجديد من المصورين الصحافيين السوريين الذين ظهروا بعيد اندلاع النزاع في سوريا". وتعتبر منظمة "مراسلون بلا حدود" أن سوريا هي البلد الأخطر في الوقت الحاضر بالنسبة للصحافيين، وأعلنت أن ٢٥ صحافياً مع ٢٦ صحافياً مواطناً قتلوا في سوريا منذ بدء النزاع.